

Distr.: General
11 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د - ١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د - ٥٥). وهو يتكون من فرعين رئيسيين. ويتناول الفرع الأول للمنظورات الإقليمية في عمليتين عالميتين هما قيد النظر الفعلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. كما يسلط الضوء على دور اللجان الإقليمية في دعم العمل بشأن تغير المناخ في مناطقها في إطار الإعداد للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. أما الفرع الثاني فيتناول التطورات في بعض مجالات التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل سياسية أخرى تم تناولها في الدورات الوزارية للجان الإقليمية؛ والجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق الإقليمية في كل منطقة، التي دعت إلى انعقادها للجان الإقليمية، وفقاً لما قرره المجلس؛ والتعاون مع المنظمات



الرجاء إعادة استعمال الورق

050615 010615 15-07360X (A)



الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة من أجل النهوض بالتنمية؛ وتعزيز التعاون الأقليمي فيما بين اللجان الإقليمية.

ونظرا للتقدم المحرز في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وبروتوكول اتفاق ما بعد كيوتو، تم التركيز بدرجة كبيرة على البعد الإقليمي وعلى دور اللجان الإقليمية من أجل دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها عن طريق توفير التوجيه في مجال السياسات، متيحة بذلك منبرا لتبادل أفضل الممارسات والخبرات وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في جملة أمور أخرى. واستجابة لذلك، عقدت اللجان الإقليمية مشاورات لمتابعة واستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي مشاورات تدرج أيضا في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتواصل أيضا اللجان الإقليمية دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق الحياد المناخي والنمو القابل للتكيف. ويُجمل هذا التقرير الرسائل الأساسية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبشأن تمويل التنمية، كما يسلط الضوء على الدعم المقدم من اللجان الإقليمية فيما يتعلق بتغير المناخ.

أولا - المنظورات الإقليمية المتعلقة بجدول الأعمال العالمي

ألف - المنظورات الإقليمية بشأن وضع آلية متابعة واستعراض لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - استجابة لما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام في هذا الصدد، ولطلب الأمين العام، عقدت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٤، الاجتماعات الإقليمية بغرض التماس آراء بشأن متابعة واستعراض البرنامج الجديد واستكشاف الخيارات على أساس الآليات القائمة والنهج الجديدة المحتملة. وكانت أيضا نتائج الاجتماعات مفيدة في إعداد التقرير التجميعي للأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، دعت أيضا اللجان الإقليمية إلى عقد اجتماعات إقليمية تحضيريا لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي دُعي إلى انعقاده تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ في نيويورك، بشأن موضوع "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد عام ٢٠١٥".

٢ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت المشاورة الإقليمية بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في بانكوك في ٥ و ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤. وعُقدت المشاورة الإقليمية الأفريقية في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس. وعُقدت المشاورة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس. وعقدت المشاورة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في جنيف في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر. وعُقدت المشاورة في المنطقة العربية في تونس العاصمة يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر. وصدرت المناقشات والمداولات التي جرت في إطار المشاورات الإقليمية في شكل موجز للرئيس أعدته كل لجنة من اللجان الإقليمية. ويمكن الاطلاع على الملخصات والوثائق والمعلومات الأخرى ذات الصلة على الموقع: www.regionalcommissions.org/regional-commissions-and-Post-2015/.

٣ - ويرد فيما يلي ملخص الأفكار والرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية.

١ - المتابعة والاستعراض كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤ - لم تعرف أهداف التنمية المستدامة المقترحة مثل هذا الاتساع والعمق، وهي تتطلب اتخاذ إجراءات في جميع البلدان وإقامة تعاون عالمي فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك ينبغي أن يكون إطار المتابعة والاستعراض جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وليس مسألة يمكن تداركها لاحقاً. ويقضي مبدأ العالمية بأن المتابعة والاستعراض ينبغي أن ينطبقا بالتساوي على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي كذلك أن تنطبق المتابعة والاستعراض على جميع الأهداف والغايات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالشراقات وأدوات التنفيذ، على النحو المحدد في الهدف ١٧ من الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة.

٢ - إطار المتابعة والاستعراض المتعدد المستويات

٥ - ومن الأهمية بمكان وضع إطار متابعة واستعراض يكون شاملاً ومتعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يكفل الإطار الروابط العمودية بين مختلف المستويات (المحلي والوطني والإقليمي والعالمي) والروابط الأفقية فيما بين الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) والقطاعات. وينبغي أن يكون مبدأ التفويض أساساً للإطار. ووفقاً لهذا المبدأ، يمكن تحقيق ورصد عملية تقديم السلع والخدمات العامة على النحو الأمثل على كل مستوى من المستويات على التوالي. وبناء على ذلك، ينبغي تحديد معايير المتابعة والاستعراض وما يترتب عليهما من آثار على مختلف المستويات وفقاً للمهام المتباينة والمزايا النسبية لكل منهما.

(أ) الملكية والقيادة الوطنيتان

٦ - يستند إطار المتابعة والاستعراض قوته من الصعيد الوطني. وبالتالي، ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنفيذ والمتابعة والاستعراض، بما في ذلك من خلال زيادة إشراك ومشاركة المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ابتداء من مرحلة التخطيط ووصولاً إلى مرحلة الرصد. ومع ذلك، فإن أدوات الاستعراض وآليات الرصد ينبغي أن تقودها الدولة، وأن تكون قائمة على الإحصاءات الرسمية، على الرغم من التسليم بأهمية مصادر البيانات والمعلومات الأخرى.

٧ - وحتى تكون المتابعة والاستعراض ناجعين، ينبغي أن تكون أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مملوكة وطنياً، وينبغي تكييفها وإدماجها في عملية تخطيط التنمية

الوطنية. وينبغي أن يكون الاستعراض الوطني الدوري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عنصراً أساسياً من عناصر الإطار الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الدول الأعضاء في مجال تصميم آليات وطرائق تقديم التقارير الوطنية، وفي إجراء التحاليل اللازمة لتحديد العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال. وينبغي عدم استعمال إطار المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي أو الإقليمي لفرض شروط أو نماذج إنمائية معينة، لا سيما فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية ووسائل التنفيذ الأخرى.

(ب) البعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية

٨ - أقرّ المشاركون في المشاورات الإقليمية بدور البعد الإقليمي واللجان الإقليمية في دعم المتابعة والاستعراض الفعليين على الصعيد الإقليمي نظراً لما للبلدان داخل كل منطقة من تجارب وتحديات مشتركة. ويمكن أن يدعم البعد الإقليمي جهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لأنه يمكن أن يعزز قدرات كل منها من خلال تشجيعها على تبادل المعلومات والمعارف والخبرات. ويمكن أيضاً أن يُيسر البعد الإقليمي تعديل الأهداف والغايات العالمية لتلائم السياقات الوطنية والإقليمية وأن يكون منهاج عمل لمواجهة التحديات العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، بات من المعترف به أن المنتدى الإقليمية بشأن التنمية المستدامة، التي دعت إلى عقدها بعض اللجان الإقليمية مع الشركاء الإقليميين وغيرهم، تتيح منابر مناسبة للمتابعة والاستعراض يمكن أن تكمل الجهود الوطنية وتدعم عمليات التقييم المنتظم للتنفيذ على الصعيد العالمي. واعترف بأن الهيكل الحكومي الدولي المتاح في كل منطقة هو أداة لامتلاك ودعم عملية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وآلية استعراضها. وفيما يلي بعض الأمثلة على الترتيبات المؤسسية القائمة المتعلقة بالمتابعة والاستعراض في كل منطقة من المناطق.

٩ - يمكن أن يتحول منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة إلى منبر لمتابعة واستعراض البرنامج الجديد. ويمكن تعزيز الشراكة فيما بين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة، مثل اللجنة المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وشبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات، التابعة لها، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومختلف المؤسسات التابعة لها، واللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، واللجنة المشتركة بين الدول المعنية بالتنمية المستدامة، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية. وحدد منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة التكامل والترابط الشبكي على الصعيد الإقليمي كعاملين يمثلان أحد المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية

المستدامة في المناطق دون الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأقر المشاركون بأن التجارة والتكنولوجيا والمالية أدوات تنفيذ أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وفي أفريقيا، يدعو الموقف الإفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى "التحلي بروح جديدة من التضامن، والتعاون والمساءلة المتبادلة من أجل دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، أي "المساءلة المتبادلة بين الدولة ومواطنيها وبين الدولة والشركاء في التنمية" واقترحت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالموقف الإفريقي المشترك أنه ينبغي إيلاء الاهتمام لتعديل فريق الشخصيات البارزة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل النهوض بمهمة متابعة واستعراض الالتزامات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتتلقى الآلية تقارير من البلدان التي يستعرضها الأقران لغرض التحري، والتحليل ثم تحليلها إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات، ومن خلالها، إلى الاتحاد الإفريقي.

١١ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اعترفت البلدان بأن الهيكل الحكومي الدولي القائم، بما في ذلك الهيئات الفرعية التابعة للجنة والمنشآت الحكومية الدولية الأخرى، أدوات داعمة لتنفيذ واستعراض الخطة. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قررت اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في دورة لها غير عادية، إطلاق عملية تشاورية الهدف منها إنشاء منتدى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في تنفيذ واستعراض الخطة الجديدة. وفيما يتعلق بإطار المتابعة والاستعراض، سيكون كل من المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي تقوم فيه اللجنة بدور الأمانة الفنية، ستكون مؤتمرات هامة بوجه خاص. وفي المنطقة العربية، فإن المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو البرنامج الإقليمي الرئيسي لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصدها. وأقر المشاركون بأن التقرير العربي عن التنمية المستدامة يمكن أن يكون أداة رئيسية ثرية بالمعلومات وتحليلية وسياساتية. وحتى يكون أي إطار متابعة واستعراض إطارا فعالا، ينبغي أن يُؤخذ سياق التنمية الإقليمية العربية في الاعتبار وذلك بسبب التحديات المتعلقة بالتراع والاحتلال والتحول السياسي. واعتبر المشاركون في المشاورات الإقليمية في تلك المنطقة أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا توفر أفضل منهاج عمل إقليمي لتيسير الإبلاغ عن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتبادل المعلومات ونشر أفضل الممارسات وبناء القدرات.

١٢ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يمكن إدماج إطار الإبلاغ والمساءلة الراسخين المتعلقين بالصكوك القانونية للجنة واستعراضات الأداء الوطني، في إطار المتابعة والاستعراض لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وتدل الخبرة المكتسبة في مجال استعراضات الأداء البيئي على أن الرصد المنتظم يمكن أن يحسن النتائج في مختلف مجالات السياسة العامة. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور رئيسي في بناء القدرات الإحصائية الوطنية لقياس الاستدامة عن طريق تعزيز المنهجيات وتوحيد المعايير الدولية. وتضطلع بهذا العمل بالتعاون مع شركاء مثل منظومة الأمم المتحدة الإقليمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال عملية "البيئة في خدمة أوروبا"، والاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية والبحيرات الدولية العابرة للحدود، ومجموعة أدوات الاقتصاد الأخضر، بدعم إدارة التحديات والقضايا العابرة للحدود.

(ج) إنشاء روابط فعالة على الصعيد العالمي

١٣ - ينبغي دعم العمليات الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتيسير تبادل أفضل الممارسات في الوقت نفسه. ويمكن تجميع المعلومات والتحليلات والدروس الوطنية المستفادة من تبادل الخبرات الإقليمية على الصعيد الإقليمي، وتقديمها كمدخلات للاجتماعات العالمية التي تعقدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه هيئة مركزية لتبادل الدروس المستفادة على الصعيد العالمي.

١٤ - ويمكن أن يكون للمساهمة التي تقدمها المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة دور هام في ضمان اتساق الإطار العام للمتابعة والاستعراض، بقيامها بدور حلقة الوصل بين ما هو وطني وما هو عالمي من خلال الجمع بين النتائج والأفكار الرئيسية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المناطق.

٣ - عملية شفافة وشاملة وتشاركية

١٥ - سلط المشاركون في المشاورات الإقليمية الضوء على أهمية الملكية الوطنية، بمشاركة وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين من أجل نجاح الخطة الجديدة. وأكدوا أيضا على أهمية الحفاظ على روح إيجابية وملهمة لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن دعم ذلك من خلال نهج تشاركي وشامل وتعزيز التعاون وإقامة حوار لتبادل الآراء بين الحكومات وأصحاب المصلحة. وسيتطلب نجاح الخطة الجديدة قدرا كبيرا من الالتزام والاستثمار من جانب جميع قطاعات المجتمع. وبناء على ذلك، ينبغي أن يجمع إطار المتابعة والاستعراض بين نهج ينطلق من القاعدة والقيادة السياسية على مستوى الرئاسة. ويمكن تقديم حوافز إلى

القطاع الخاص، مقترنة بأطر تنظيمية مناسبة، لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في تنفيذ ومتابعة الخطة الجديدة. وينبغي إشراك المجتمع المدني مشاركة فعلية ابتداء من مرحلة التخطيط ووصولاً إلى مرحلة التقييم من خلال الآليات النظامية والمؤسسية، وتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات والبيانات. وينبغي أن تكفل الآليات القائمة على المشاركة الوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة بوجه خاص، بما في ذلك الشباب، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراك تلك الفئات.

٤ - تعزيز القدرات الإحصائية والحاجة إلى ثورة بيانات

١٦ - يتوقف تكامل أي إطار للمتابعة والاستعراض أساساً على نوعية البيانات والمعلومات المتاحة. وفي حين أن التطورات التكنولوجية المتكررة ستقوم بدور متزايد الأهمية في مجال جمع البيانات، ينبغي أن تكون البيانات والإحصاءات الرسمية هي المصدر الرئيسي للمعلومات لأغراض المتابعة والاستعراض. ولذلك ينبغي الاستثمار على نطاق واسع في تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية في البلدان النامية. ومع ذلك أقر المشاركون بأهمية مصادر البيانات الأخرى بوصفها مصدراً مكملاً محتملاً. ولكشف القناع عن أوجه التفاوت وتحديد الفئات المهمشة، من الضروري للغاية تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات المصنفة وتحليلها.

باء - تمويل التنمية: الرسائل الواردة من المناطق

١٧ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٩، عقدت اللجان الإقليمية مشاورات في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في المناطق التابعة لكل منها في بداية عام ٢٠١٥. ويرد فيما يلي ملخص الأفكار والرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية.

١٨ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورتها الإقليمية في سانتياغو في ١٢ و ١٣ آذار/مارس، في إطار الدورة العشرين للجنة الخبراء الحكوميين الرفيعة المستوى. وكانت هذه المشاورة حدثاً جامعاً للعديد من أصحاب المصلحة، وشارك فيها وزراء المالية والخارجية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وشدد المشاركون على الحاجة إلى زيادة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين الكفاءة والفعالية في تحصيل الضرائب ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وقُدرت قيمة التدفقات غير المشروعة بمبلغ ١٥٤ بليون دولار بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢، أي أنها فاقت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (١٢٩ بليون دولار)، وبلغت أكثر من ضعف قيمة التحويلات المالية (٦٣ بليون دولار)، وعشرة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى

المنطقة (١٠ بلايين دولار). وستتطلب هذه الجهود تعاوناً دولياً عن طريق توسيع نطاق مهام وسلطات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

١٩ - وتشكل أزمات الديون السيادية والتفاضي مصدر قلق بوجه خاص بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، التي تمثل غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري إنشاء إطار لإعادة هيكلة الديون، مع إمكانية إعفاء بلدان منطقة البحر الكاريبي من ديونها لدى المؤسسات المتعددة الأطراف لفائدة، يشمل تشجيعها على اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويجب معالجة عدم التماثل في السياقات العالمية، وكذلك الشأن بالنسبة لإدارة المؤسسات العالمية، التي يجب أن تكون إدارة عالمية، وشاملة وتعكس مصالح واحتياجات وأهداف المجتمع الدولي ككل. وتستلزم التعبئة الفعلية للموارد الخاصة من أجل التنمية دمج الموارد الخاصة والعامة وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الفعالية اللازمة من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التمويل الإنمائي. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المرتبطة بالتحويلات المالية بالجهود المبذولة في مجال تذليل الصعوبات التي يواجهها المهاجرون وتلبية احتياجاتهم.

٢٠ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورتها الإقليمية، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أوروبا وآسيا الوسطى، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥. وركزت المناقشات في المقام الأول على تحديد الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن أن تتيحها المنطقة من أجل دعم تعبئة الموارد لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد المشاركون على أن الإيرادات المتأتية من التمويل العام المحلي والإيرادات الضريبية هي أكبر مصدر تمويل متاح للحكومات بصورة مباشرة. بيد أنه ينبغي ألا تقتصر المبادرات الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية على السياسات الضريبية، ولكن ينبغي أيضاً أن تستهدف تنمية القطاع الخاص وتأخذ تأثير الإنفاق العام في الاعتبار. وأقر المشاركون بأن دور المساعدة الإنمائية الرسمية سوف سيظل هاماً، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات نزاع وأوضاعاً هشّة. ولوحظ أنه نظراً إلى أن الغالبية العظمى من الموارد التي يمكن الاستفادة منها توجد لدى القطاع الخاص، فإن التحدي الذي سيواجهه المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية هو تحديد الطرائق اللازمة لإعادة توجيه الموارد من أجل تلبية الاحتياجات في مجال التنمية المستدامة. ويمكن أن تسفر المبادرات الحكومية عن الزيادة في الاستثمار الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تعزز أدوات تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص، المصممة تصميمًا جيداً، التمويل العام من أجل جلب قدر أكبر من موارد القطاع الخاص. والتمويل الابتكاري هو واحد من أسرع القطاعات نمواً في سياق التنمية المستدامة وينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات المقبلة لتمويل التنمية.

٢١ - وبالإضافة إلى تهيئة بيئة تمكينية وطنية، أقرّ المشاركون بأن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة والاستفادة من الإيرادات الضريبية على الوجه الأمثل. ويلزم المزيد من الشفافية في المسائل الضريبية، بما في ذلك تقديم معلومات أفضل عن المالك المستفيد. وتعد التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات الرئيسية لنقل التكنولوجيا. ومن الضروري اعتماد السياسات الملائمة في مجالي التجارة والاستثمار لتيسير الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها بفعالية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين دعماً للتنمية المستدامة. ويجب أن تُستكمل المبادرات الدولية بإنشاء قدرة وطنية على استيعاب تلك التكنولوجيات ونشرها. ومن المهم للغاية إنشاء إطار عالمي للرصد والاستعراض لتقييم التقدم المحرز وضمان المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات. وينبغي ربط إنشاء آلية لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بالمتابعة الشاملة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - ولتحديد الأولويات بالنسبة لأفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، مشاورات إقليمية مع العديد من أصحاب المصلحة في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ في أديس أبابا. وصدرت نتائج المشاورة في شكل موجز أعده الرئيس. وأكد المشاركون من جديد أن الموارد الوطنية هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، وبالتالي ينبغي تعزيزها بإصلاحات ضريبية عادلة وفعالة وشفافة. وذكروا أن من المهم توسيع القاعدة الضريبية في البلدان الإفريقية عن طريق تنقيح الإعفاءات الضريبية الحالية، ومراجعة التشريعات الضريبية، ومقاومة الاحتيال الضريبي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. بيد أن مستويات الموارد الوطنية التي يمكن أن تحشدتها حالياً البلدان الإفريقية محدودة، ولذلك تظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً أساسياً مكماً للموارد الوطنية. ويتعين على الشركاء في التنمية الوفاء بتعهداتهم المالية في الوقت المناسب، كما ينبغي تخصيص الموارد الخارجية للقطاعات ذات الأولوية في إفريقيا، مثل قطاعي الهياكل الأساسية والزراعة.

٢٣ - وقيل إن السياسات العامة الملائمة يمكن أن توجه استثمارات القطاع الخاص نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومصادر التمويل المتكررة، بما في ذلك الأعمال الخيرية والتبرعات، أدوات مهمة لتعبئة رؤوس الأموال. ومن مصادر رؤوس الأموال الأخرى التي يمكن أن تستغلها البلدان الإفريقية رؤوس أموال الأسهم الخاصة، والثروة السيادية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام المصممة جيداً. وأكد أيضاً المشاركون من جديد على أهمية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والإدماج المالي، وتوفير فرص الحصول على الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاون بين بلدان الجنوب، وإدارة الديون السيادية وإعادة هيكليتها، والالتزام بالحكم الرشيد والتنمية المؤسسية. وفي ٣١ آذار/مارس

٢٠١٥، اعتمد مؤتمر الوزراء القرار ٩٢٩ (د - ٤٨)، المعنون "تمويل التنمية: منظورات أفريقيا"، الذي أقرّ فيه الوثيقة الختامية للمشاورات. وينص القرار على تقديم المزيد من الدعم للمفاوضين الإفريقيين ويعزز موقف القارة في المناقشة العالمية بشأن تمويل التنمية (انظر E/2015/15/Add.1).

٢٤ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مشاوراتها الإقليمية في عمان يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل. وشارك أيضا في المشاورات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأفراد من القطاع الخاص، والصناديق الإنمائية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ودعا المشاركون في المشاورات إلى تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة على عملية تمويل التنمية وشددوا على تمويل صندوق المناخ بصورة مستقلة عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وأقر المشاركون بأهمية التحويلات المالية بوصفها مصدرا للدخل في العديد من البلدان، ولكنهم شددوا على أنها ليست بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل العام. وينبغي أيضا أن تقترن الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المرتبطة بالتحويلات المالية بالجهود المبذولة من أجل أعمال حقوق المهاجرين وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم، بما في ذلك من خلال خفض الرسوم على المعاملات والاستقدام وتصميم منتجات مالية بهدف تمكينهم.

٢٥ - وأشار المشاركون إلى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ينبغي أن تتناول التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة الموارد المالية بسبب المسائل التي لم تُحسم والمتصلة بالتجارة الدولية والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن أن يشكل استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل، ولا سيما "الصكوك الخضراء"، ووضع نماذج جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص مصادر هامة لتحصيل إيرادات إضافية. وفي حين أعرب المشاركون عن تقديرهم للدور الحاسم الذي تقوم به صناديق التنمية العربية في تمويل التنمية، دعوا أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى إجراء دراسة جدوى من أجل إنشاء مصرف عربي للإنشاء والتعمير بهدف سدّ الفجوة في تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية والمقدرة بمبلغ ٣,٦ ترليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٦٥٠ بليون دولار لتمويل إعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

٢٦ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاوراتها الإقليمية في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في جاكرتا، وشاركت في استضافتها وزارة المالية في إندونيسيا، في شراكة مع مصرف التنمية الآسيوي، ومعهد مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة الاتحاد الروسي، ومركز التكنولوجيا الخضراء - كوريا. وصدرت

الوثيقة الختامية في شكل موجز أعده الرئيس، وحدد فيه أولويات المنطقة مقترحا في الوقت نفسه عددا من التوصيات المحددة مثل استئناف الجهود الرامية إلى تعبئة مصادر التمويل الوطنية لمعالجة الفوارق الاجتماعية والتفاوت في الدخل، بما في ذلك الفوارق بين الجنسين. ويتطلب القيام بذلك الزيادة في نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين فعالية وكفاءة الإنفاق العام وجعل الاحتياجات المتعلقة بالميزنة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وأوصى المشاركون بأن تعزز المنطقة التعاون في المسائل الضريبية من خلال إنشاء منتدى ضريبي لآسيا والمحيط الهادئ. ويجب أيضا حفز المدن والحكومات دون الوطنية على تعبئة الموارد وكذلك القطاع الخاص على الاستثمار في هياكل أساسية عالية الجودة والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعا الرئيس أيضا إلى بذل الجهود من أجل ضمان الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية غير الملزمة، وتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو استراتيجي أكثر، ومنح الأولوية إلى البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشملت المصادر المحتملة الأخرى مبلغ ٢١٨ بليون دولار من التحويلات المالية ومبلغ ٤٩٢ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، و ٤ تريليونات من الدولارات من الإيرادات المالية، و ٦ تريليونات من الدولارات من المدخرات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة أسهم الأصول المالية التي يملكها أكثر الأفراد ثراء في المنطقة ٣٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٣.

٢٧ - ومن المسائل البالغة الأهمية التي تناولتها المشاورات كيفية تعزيز القدرات القطرية والأطر التنظيمية من أجل تحقيق الأداء الفعال لأسواق رأس المال الوطنية. وأقر المشاركون بأهمية التمويل الإسلامي، ولا سيما في توفير رأس المال للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ورحب المشاركون بتمويل المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية المنشأ حديثا للربط الشبكي الوطني والعابر للحدود وشجعوا على توثيق التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الجديدة والقائمة من أجل تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود في المنطقة. ودعا المشاركون المؤسسات التجارية الخاصة في المنطقة إلى تعزيز الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، كما دعوا شركات الأعمال الخيرية إلى تمويل التعليم والصحة وحماية البيئة، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية. ومن المهم بالنسبة للمنطقة تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

جيم - دعم الإجراءات بشأن تغير المناخ: دور اللجان الإقليمية

٢٨ - بالنظر إلى الآثار الإنمائية المترتبة على إبرام معاهدة تحلف بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ما برحت اللجان الإقليمية تعمل على دعم الجهات التي تستهدفها في إطار التحضير للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٩ - وقد حدد المركز الإفريقي للسياسات المناخية التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا مجالات الدعم الحاسمة الثلاثة التالية: دعم مشاركة إفريقيا في الحوكمة العالمية، والتوعية بالآثار المترتبة على اتفاقات تغير المناخ بالنسبة لإفريقيا، ودعم الدول الإفريقية في تنفيذ مساهماتها المقررة وطنياً. وتُكمّل مجالات الدعم هذه الأنشطة التي ينفذها المركز كجزء من أنشطته التنفيذية العامة التي يضطلع بها في إطار برنامج تسخير المناخ لأغراض التنمية في إفريقيا.

٣٠ - ويقدم المركز الإفريقي للسياسات المناخية دعماً تقنياً حاسماً للفريق الإفريقي للمفاوضين من أجل كفاءة إدراج نتائج البحث الرئيسية في استراتيجيات التفاوض ولكي تعكس المحاور الأساسية للموقف الإفريقي المشترك. وفي الفترة السابقة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، قرر المركز عقد منتديات إقليمية في شرق إفريقيا وغربها/وسطها وفي جنوبها وشمالها حيث تشارك الأطراف المعنية الرئيسية في النقاش من أجل التوعية بأحكام الاتفاق الناشئ بشأن المناخ والآثار المترتبة عليه بالنسبة لإفريقيا. ومن المتوقع أن تزيد المنتديات في الوعي العام بتغير المناخ على أعلى مستوى سياسي، وتستدر أفكار المجتمع المدني البالغة الأهمية وتُثري مواقف إفريقيا بشأن المسائل الأساسية المتعلقة باتفاق المناخ لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق أوسع، سيقوم المركز بإنشاء مركز إقليمي لرصد المناخ ليقدم الخدمات لدول غرب إفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعزز بالتالي القدرات التي ستيسر أكثر تنفيذ المساهمات المقررة وطنياً في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - وتنفذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنشطة متعددة تؤثر على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ. وتشمل بعض العناصر البارزة خلال الفترة الأخيرة: التوصيات المنقحة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمتعلقة باحتجاز الكربون وتخزينه في إنتاج الطاقة واستخلاص النفط؛ وتجميع أفضل الممارسات في مجال السياسة العامة، المتعلقة بتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة؛ وتحليل آثار تغير المناخ والتكيف معه بالنسبة لشبكات النقل الدولي، الذي أُعدّ بهدف المساعدة في عمل فريق الخبراء المعني

بتأثيرات تغير المناخ والتكيف معه بالنسبة لشبكات النقل الدولي؛ ومواصلة تنفيذ خطة عمل روفانيمي المتعلقة بقطاع الغابات في الاقتصاد الأخضر؛ وإصدار منشور، المياه والتكيف مع تغير المناخ في الأحواض العابرة للحدود: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، المتعلقة بالمشاريع النموذجية المنفذة بموجب الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ واعتماد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ للتوصيات بشأن إحصاءات تغير المناخ، الرامية إلى تحسين الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ التي تجمعها المكاتب الإحصائية الوطنية؛ واستعراضات الأداء البيئي لكل من كرواتيا، والمغرب، وجمهورية مولدوفا، التي تتضمن فصلا مكرسا لتغير المناخ.

٣٢ - ونظرا لأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا عضو نشط في شبكة الأمم المتحدة للطاقة، يهدف برنامج عملها المتعلق بالطاقة المستدامة إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة، بما يتماشى مع أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيف البصمة الكربونية لقطاع الطاقة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو وثيق مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الإقليمية الأخرى، من أجل تحقيق هدف توفير الطاقة المستدامة للجميع والحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة.

٣٣ - وفي إطار مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠١٤، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا عنوانه، اقتصاديات تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المفارقات والتحديات، يتضمن تقديرا لتكاليف الآثار التي من المتوقع أن تنشأ عن تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويشير إلى أنه يتعين على المنطقة أن تعجل بوضع وتنفيذ استراتيجيات للتكيف تشمل رؤية طويلة الأجل وتأخذ في الاعتبار الآثار الجانبية. وتضمن التقرير معلومات هامة موجهة للمفاوضين والجمهور في سياق التحضير للدورتين العشرين والحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، تتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ، في جملة مسائل أخرى. وستقدم اللجنة مرة أخرى النتائج التي حققتها والتقدم الذي أحرزته على الصعيد الإقليمي إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعمان معا الاجتماعين الإقليميين لكبار المفاوضين بشأن تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المعقودين في أيار/مايو وتشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في ليما وسانتياغو)، وهي مبادرة تقدمت بها وزارتا الشؤون الخارجية في كل من البرازيل وشيلي بهدف تعزيز موقف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاتفاق المقبل بشأن تغير المناخ. وواصلت أيضا اللجنة تقديم المساعدة التقنية إلى العديد من البلدان في المنطقة، بما في ذلك لغرض إعداد المساهمات المقررة المحددة وطنيا.

٣٥ - ونظرا لأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تستأثر بقدر كبير من العبء العالمي من الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث، ركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عملها على تعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة المخاطر المتصلة بالمناخ وأوجه الضعف وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ. ويهدف عملها في مجال تغير المناخ إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحويل أزمة المناخ إلى فرص للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتمشيا مع هذا، سعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى مساعدة الدول الأعضاء عن طريق إدماج مسألة التخفيف من آثار تغير المناخ في التنمية من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات، والأعمال التحليلية وأدوات التعلم الإلكتروني. وسعت أيضا إلى ربط التخفيف من آثار تغير المناخ بالتمويل المتعلق بالمناخ.

٣٦ - وقادت اللجنة عدة مبادرات في الماضي، بما في ذلك إنشاء لجنة نهر الميكونغ، ولجنة الأعاصير الاستوائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والفريق المعني بالأعاصير المدارية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وآلية التعاون الإقليمي لرصد الجفاف والإنذار المبكر التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتي ساهمت إلى حد كبير في معالجة الكوارث المائية والمناخية في المنطقة. وشُيدت أسس التعاون الإقليمي على النظم الإيكولوجية المشتركة لأحواض الأنهار وأحواض المحيطات والنظم الإيكولوجية الزراعية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدورة المشتركة الثالثة للفريق المعني بالأعاصير المدارية ولجنة الأعاصير الاستوائية. وأسفرت الدورة المشتركة عن اتفاق أنشئ بموجبه ترتيب تعاوني جديد بين الهيئتين، من أجل تبادل الجيل الثاني من البيانات والمنتجات الساتلية المتعلقة بالأرصاد الجوية وكذلك مهارات النمذجة المتقدمة لغرض تحسين التنبؤ والإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، عززت اللجنة مناهج العمل المتعلقة بالتعاون الإقليمي، بما في ذلك البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة، القائم منذ زمن طويل، والذي يصمم برامج خاصة للبلدان النامية التي تواجه مخاطر عالية والمنخفضة القدرات بزيادة تمكينها من الوصول إلى أشكال جديدة من التكنولوجيا، ولا سيما التطبيقات الفضائية من أجل الحد بفعالية من أخطار الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين للتأهب للتسونامي

والكوارث والمناخ في بلدان المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، المنشأ منذ عام ٢٠٠٤، والتابع للجنة، يواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز نظم الإنذار المبكر الجامعة لمواجهة الأخطار المتعددة الساحلية. وقدمت أيضا اللجنة مساهمة كبيرة في إنشاء النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لكل من أفريقيا وآسيا. وهذا النظام هو مؤسسة حكومية دولية، وقد تبين أن المنتجات والخدمات التي يقدمها - بما في ذلك التنبؤ بالتسونامي، وتقييم المخاطر، وتحديد مواقع الإجلاء، ورصد التقلبات الجوية الخطيرة والتنبؤ بها، والتوقعات المناخية الموسمية - مفيدة بشكل خاص للبلدان ذات القدرات الوطنية المحدودة.

٣٧ - وفي منطقة المحيط الهادئ، حيث يُعتبر تغير المناخ أكبر خطر يهدد سبل عيش السكان ومستقبلهم وحيث تُعتبر الهجرة خيارا للتكيف، شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات بلدان جزر المحيط الهادئ على معالجة تأثير تغير المناخ على الهجرة. ويركز المشروع على كيريباس، وناورو، وتوفالو، وهي تتلقى المساعدة من أجل وضع مؤشرات للهجرة وتبادل المعلومات بشأن هجرة اليد العاملة، وجمع البيانات عن مواقف المجتمع بشأن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ، ووضع تدابير للتصدي لتغير المناخ وإجراءات وطنية للتخفيف من خطر التشرّد، وتعزيز القدرة على المشاركة الفعالة في الخطط الإقليمية، والثنائية والعالمية بشأن هجرة اليد العاملة وفي المناقشات بشأن آثار تغير المناخ على تشرّد السكان ونقلهم.

٣٨ - وفي المنطقة العربية، ما برحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدعم بنشاط الدول الأعضاء في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، وتقييمه، والتكيف معه والتخفيف من آثاره. وعلى وجه التحديد، ما فتئت اللجنة تنسق مع جامعة الدول العربية من أجل تنظيم حلقات عمل في مجال التفاوض بشأن تغير المناخ بهدف بناء القدرات، وتعزيز الحوار الحكومي الدولي، وكذلك لإجراء مناقشات قبل دورة مفاوضات منتصف المدة ودورة المفاوضات الرسمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وجرى عقد هذه الحلقات في الأعوام ٢٠١٣ (عمان)، و ٢٠١٤ (عمان والكويت) و ٢٠١٥ (قطر وعمان).

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تنسق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مبادرة إقليمية بشأن تأثير تغير المناخ في موارد المياه والضعف الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية مع عشرة كيانات تابعة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والمؤسسات الدولية ذات الخبرة تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة،

واللجنة العربية الدائمة المعنية بالأرصاد الجوية، وبالتشاور معها. وتمخضت المبادرة عن توقعات إقليمية بشأن تغير المناخ وتوقعات هيدرولوجية للمنطقة العربية، تعكف اللجنة على استكمالها بتحليل مدى تعرض المنطقة لتأثير تغير المناخ يركز على قطاعات رئيسية خمسة. وتوفر مدخلات هذه المبادرة ونواتجها أرضية لتحديد الأولويات الإقليمية وصياغة السياسات فيما بين الدول العربية بشأن الأولويات الرئيسية في مجال تغير المناخ. وتدعم أيضا المبادرة إنشاء منتدى عربي لتوقعات المناخ لدعم بناء التوافق في الآراء والحوار بشأن التنبؤ بالمناخ والتوقعات المناخية على الصعيد الإقليمي، كما أنها تقوم بإنشاء مركز إقليمي للمعارف يوفر لصانعي السياسات والمستشاريهم وللباحثين مصدرا إقليميا للمعلومات بشأن تقييم تغير المناخ، فضلا عن إنشاء أدوات تكييف مناسبة للمنطقة العربية تستفيد من نتائج تقييمات تغير المناخ. وتدعم أيضا اللجنة العمل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال تقديم المشاريع والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجال كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة وتمويل تغير المناخ.

ثانيا - التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف - مسائل إضافية متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٤٠ - عُقد الاجتماع السنوي الثامن المشترك بين اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالمالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي التابع للاتحاد الإفريقي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن موضوع "تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل لأغراض التنمية".

٤١ - وبحسب المشاركون المسائل الأساسية ذات الصلة بخطة عام ٢٠٦٣ عموما وخطة السنوات العشر الأولى المرتبطة بها على وجه الخصوص، بما في ذلك الترتيبات والقدرات التنفيذية، والإدماج في خطط التنمية الوطنية والإقليمية، واستراتيجيات الرصد والتقييم والتمويل، ومشاركة أصحاب المصلحة، والشراكات والاتصالات. واعتمد مؤتمر الوزراء قرارات بشأن أهم قضايا السياسة العامة دعا فيها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومفوضية الاتحاد الإفريقي إلى عقد المنتدى الإقليمي الإفريقي بشأن التنمية المستدامة، مرة كل سنتين؛ وكلف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومصرف التنمية الإفريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بالعمل في مجالات رئيسية من قبيل تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة

التدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل خطة عام ٢٠٦٣، وإشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطة العشر السنوات لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛ وحث جميع الدول الأعضاء على اعتماد مؤشر التنمية الاجتماعية في إفريقيا وتعميم إدراجه في الخطط الإنمائية الوطنية.

٤٢ - وعند كتابة هذا التقرير، كان من المقرر عقد الدورة الحادية والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ في إطار موضوع "تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: من التكامل إلى التنفيذ". وكان من المقرر أن تشمل الدورة عقد اجتماع مائدة مستديرة وزارية بشأن الموضوع؛ وحقلة نقاش وزارية بشأن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥؛ ومشاورة رفيعة المستوى لمجموعة العشرين؛ وحوارا رفيع المستوى بشأن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ ومعرضا خاصا عن التنمية المستدامة. وستعقد اللجنة أيضا المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالتعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ لدعم تنفيذ إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (قرار اللجنة ١/٧٠)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤٣ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها السادسة والستين في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأقرت الدول الأعضاء بياننا رفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والأهداف المتوقعة في مجال التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التزموا فيه بالتنمية المستدامة من المستوى المحلي إلى المستويات العالمي. وأشارت الدول الأعضاء في جملة ما أشارت إليه إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا منظمة موجهة نحو تحقيق النتائج وضعت أفضل الممارسات واتفاقات بشأن المعايير كانت حافزا على العمل في الدول الأعضاء وفي جميع أنحاء العالم، وأنها تتبوأ موقعا مثاليا لتواصل المساهمة بقوة في تحقيق التنمية المستدامة لفائدة لأجيال الحالية والمقبلة.

٤٤ - وعقدت اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها الثلاثين في نيويورك في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي هذه الدورة، اعتمدت اللجنة ثلاثة قرارات: أعلنت في الأول قبول الترويج عضوا في اللجنة؛ وأحاطت علما في الثاني بقرار سانتياغو بشأن تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ودعت في القرار الثالث إلى عقد دورة استثنائية للجنة لتنظر فيها في اتخاذ مشروع قرار بشأن إنشاء منتدى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعنى بالتنمية المستدامة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد عقدت اللجنة بناء على

ذلك دورة استثنائية في ١٦ نيسان/أبريل في سانتياغو، أطلقت فيها عملية تشاورية مع حكومات المنطقة بهدف إنشاء المنتدى.

٤٥ - وفي إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، التنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، عقدت اللجان الإقليمية استعراضات إقليمية، في شراكة وتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاجتماع الاستعراضي الإقليمي في ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في جنيف، صدرت على إثره وثيقة ختامية في شكل استنتاجات أعدها الرئيس المشارك.

٤٦ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤتمر آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. في بانكوك. واعتمد المشاركون في المؤتمر الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقدت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا المؤتمر الإقليمي الإفريقي بشأن المرأة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في أديس أبابا، وأسفر عن اعتماد إعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٤٧ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاجتماع الحادي والخمسين لهيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مما أدى إلى اعتماد بيان. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المؤتمر الرفيع المستوى العربي الحكومي الدولي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مضي ٢٠ سنة، يومي ٢ و٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في القاهرة، الذي انتهى باعتماد إعلان بشأن العدالة والمساواة للمرأة في المنطقة العربية. وأكدت الاستنتاجات الرئيسية من المناطق، والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالعمل في المستقبل في جميع الوثائق الختامية الإقليمية، على أهمية دور اللجان الإقليمية في متابعة وتنفيذ الاستعراضات الإقليمية. وفي جميع المناطق، ما فتئ يزداد الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة والفتاة بوصفها عوامل رئيسية في إنشاء مجتمعات أشد قوة وأكثر استدامة للجميع، وبالتالي فهي أساسية في التخطيط الإنمائي.

باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

١ - آليات التنسيق الإقليمية

٤٨ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاجتماع العشرين لآلية التنسيق الإقليمي للمنطقة العربية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في بيروت. وتناول المشاركون مسألتين رئيسيتين هما: دور الأمم المتحدة في البيئة السياسية المتغيرة بسرعة والتي تتخللها التزاعات والأزمات بعد مرور أربع سنوات عن الانتفاضات العربية، وكيفية تعزيز العمليات الإقليمية في دعم إطار جديد للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذ سَلَّم المشاركون في الاجتماع بمدى استفحال تأثير التزاعات في المنطقة واحتمال استحالة عكس اتجاهه، فضلا عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنهم شددوا على أنه يتحتم إقليميا التغلب على أوجه القصور في النهج الإنمائية السابقة وتحسين الاتساق بين التدخلات. ووافق ممثلو منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على أن يحددوا جماعيا الأولويات الإقليمية الشاملة، مثل الاحتلال، والشباب، والهجرة واللاجئين، والمشردين داخليا، والدعوة إلى معالجتها؛ ومواصلة دعم الأولويات الإقليمية عند صياغة أهداف التنمية المستدامة؛ ودعم جمع البيانات والرصد والتحليل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والعمل مع المشاورات الإقليمية بشأن مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في عملها على توضيح وجهات نظر منظومة الأمم المتحدة في المنطقة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبشأن تنفيذ الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وتحدد خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، التي اعتمدها مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في ميانمار، أولويات التعاون في جميع الركائز المشار إليها في الإعلان المشترك بشأن إقامة شراكة شاملة.

٥٠ - وفيما يلي بعض الملامح البارزة لعمل آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ: وضع المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية للتعاون في إدارة الكوارث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة؛ وعقد مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في بانكوك؛ ووضع الإطار التوجيهي الإقليمي من أجل استئصال شأفة الجوع؛ وعملية نشر أول تقرير لآسيا والمحيط الهادئ عن الشباب، التي انطلقت في الدورة الاحتفالية الخاصة التي نظمتها الجمعية

العامة. بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل العالمي للشباب، والمعقودة في أيار/مايو ٢٠١٥ في نيويورك.

٥١ - وعقدت آلية التنسيق الإقليمية لإفريقيا دورتها السادسة عشرة على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة بين المؤتمر الإفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ووزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة، في آذار/مارس ٢٠١٥، وذلك لإتاحة الفرصة لكبار المسؤولين في الأمم المتحدة للعمل بشكل مباشر مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في معالجة القضايا الهامة المتعلقة بجدول أعمال التنمية في إفريقيا. وطلب إلى الآلية أن توائم هيكلها مع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الإفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومع الخطة العشرية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، والموقف الإفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تركز على دعمها.

٥٢ - وأقرت الدورة برنامجا جديدا لشراكة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، يستند إلى خطة عام ٢٠٦٣، وسيعتمدها الاتحاد الإفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيقدم لاحقا إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبدعم من المجموعة الإفريقية التي يوجد مقرها في نيويورك، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من توفير الموارد الكافية للإطار الجديد علما بأنه مدرج في دورة ميزانية الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وينبغي أيضا أن تدرج وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها في عمليات ميزانياتها برامج دعم الاتحاد الإفريقي وخطة عام ٢٠٦٣ في سياق الآلية.

٥٣ - وقد قامت أمانة آلية التنسيق الإقليمية لإفريقيا، التي يوجد مقرها لدى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بوضع دليل ومجموعة أدوات تتضمن توجيهات أساسية بشأن الكيفية التي يمكن بها استغلال موارد الآلية لمنفعة إفريقيا. ويتناول الدليل مختلف جوانب التعاون والتنسيق في مجالات البرمجة والرصد والتقييم وتعبئة الموارد والروابط بين التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي من أجل ضمان تحقيق التحول في إفريقيا. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها الآلية معالجة تكلفة الجوع في إفريقيا عن طريق تحليل التكاليف التي يتحملها أي بلد اقتصاديا وماليا بسبب عدم معالجة مسألة التغذية؛ ودعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الإفريقي من أجل مكافحة فيروس إيبولا في منطقة غرب إفريقيا، والتي تعتبر مثالا على الممارسة الجيدة في الجهود المشتركة؛ والاضطلاع بأنشطة لدعم تمكين المرأة اقتصاديا بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتنمية الطاقة الأحيائية؛ وتقديم الدعم إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج إفريقيا، بهدف التصدي للفساد،

ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج افريقيا وتعزيز القدرة المؤسسية في مجال إدارة المالية العامة.

٥٤ - وفي أوروبا وآسيا الوسطى، واصلت آلية التنسيق الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التركيز على عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في العالم والدروس التي يمكن استخلاصها من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال نشر تقرير مشترك عنوانه: "الأهداف الإنمائية للألفية في أوروبا وآسيا الوسطى: الدروس المستفادة من رصد وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لغرض خطة ما بعد عام ٢٠١٥، استنادا إلى خمس دراسات حالة فردية توضيحية". وتشير بعض الدروس المستفادة إلى الطابع المعقد لعملية تكييف الأهداف والمؤشرات العالمية وتصنيفها على الصعيد الوطني من أجل رصد التقدم المحرز والمشاكل القائمة على صعيد التنفيذ العملي وطنيا وإقليميا، بما في ذلك ما يتعلق بالمساءلة، والتمويل، والتنسيق، والآثار العابرة للحدود. وأنشأت الآلية فريقا مواضيعيا إقليميا مشتركا بين الوكالات معني بالأمراض غير المعدية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المحددة للصحة، بقيادة المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الصحة العالمية وعلى أساس إطار الصحة في عام ٢٠٢٠.

٥٥ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماع آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ووجه نائب الأمين العام خطابا بالفيديو إلى المشاركين. وقام قادة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بتحليل التباطؤ الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومخاطر الركود في المجال الاجتماعي، وحددوا بشكل جماعي أفضل استراتيجية يمكن أن تسهم بها الأمم المتحدة، إلى جانب بلدان المنطقة، في معالجة ما تواجهه من تحديات إنمائية متعددة الأبعاد. ووافقت الآلية على مواصلة التركيز على السبل الكفيلة بتعزيز تموقع منظومة الأمم المتحدة في المنطقة من أجل الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الدعم الذي تقدمه لجميع أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء، مع إيلاء الاستدامة والمساواة أهمية رئيسية في جدول الأعمال. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنسيق تقرير نهائي مشترك بين الوكالات يتضمن تقييما للتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠، لتقديمه إلى الدول الأعضاء في منتصف عام ٢٠١٥.

٢ - العمل مع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة في المنطقة

٥٦ - في إطار تنفيذ اللجان الإقليمية لولايتها المتمثلة في بناء توافق الآراء الإقليمي بشأن الأولويات المشتركة والحلول المشتركة للمشاكل المشتركة، بما في ذلك من خلال توفير المراكز الإقليمية لتبادل المعارف الإنمائية والممارسات الجيدة فيما بين المناطق، فإنها تواصل العمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تعزيز علاقتها في منطقتها وخارجها، مع جهات منها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة لجنة التكامل التابعة للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وواصلت اللجنة تقديم الدعم الفعال لعمل هيئات التكامل الإقليمية والحكومية الدولية دون الإقليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك من خلال المنتجات المعرفية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، ودعم الإعراب عن رأي واحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماعات الدولية والمؤتمرات العالمية وتعزيز موقف المنطقة في حوارها مع المناطق الأخرى. وعلى سبيل المثال، تعاونت اللجنة مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال مؤتمر القمة الثاني للجماعة، الذي عقدته في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في إعداد خمس وثائق موضوعية بشأن السياسات العامة المتعلقة بالمساواة، والتعليم، والهيكلة المالي، وإدارة الموارد الطبيعية والمشهد الاقتصادي الإقليمي. وأعدت أيضا اللجنة في عام ٢٠١٥ مساهمة تقنية لتقديمها للمنتدى المشترك الأول بين الصين والجماعة والمؤتمر القمة الثالث لرؤساء الدول والحكومات بين الاتحاد الأوروبي والجماعة. وأخيرا، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال فترة التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، تعاونها مع المصارف الإنمائية الإقليمية مثل مصرف التنمية لبلدان أمريكا اللاتينية، والمصرف الكاريبي للتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى كيانات أخرى ناشئة.

٥٧ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على نحو وثيق مع جامعة الدول العربية، من خلال مجالسها الوزارية، في تحديد الأولويات الإقليمية وصياغة المواقف الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقامت أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بقيادة الأعمال التحضيرية للدورة الثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، الذي عقد في البحرين في أيار/مايو ٢٠١٥. وتعمل اللجنة أيضا مع الهيئات الحكومية الدولية مثل الهيئات الفرعية التابعة لجامعة

الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمعاهد ومؤسسات البحوث الإقليمية. والهدف من هذه الشراكات الاستراتيجية التي تقيمها اللجنة مع هذه الكيانات هو التأثير في السياسات الإنمائية، وتعزيز أثر تدخلاتها، وبناء القدرات الإقليمية والتوافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية.

٥٨ - وفي إطار خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٥، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ الخطة الرئيسية بشأن الربط الشبكي بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال وضع شبكة متكاملة للنقل واللوجستيات، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك النافذة الوحيدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء في الرابطة، فضلا عن متطلبات رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت أيضا اللجنة استراتيجية لمنطقة المحيط الهادئ لدعم تنفيذ مسار ساموا، الذي اعتمده المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي يتطلب تعزيز العمل مع المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ. وعززت أيضا اللجنة تعاونها مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وذلك بتنظيم مشاورات مشتركة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ناغاركوت، نيبال، في آب/أغسطس ٢٠١٤، بالتزامن مع الشراكة الإقليمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بين اللجنة ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشأت أيضا اللجنة آليات تنسيق مع الرابطة في مجالات أخرى تشمل تمكين المرأة، وتيسير التجارة، وشبكات النقل. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتعزيز برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى بوصفه أداة هامة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، من خلال آلية التنسيق الإقليمي لإفريقيا، تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وقدمت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا الدعم للاتحاد الإفريقي والأجهزة التابعة له من خلال تنفيذ البرامج القارية، التي تستند إلى الأولويات التي حددها الاتحاد، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى أنشطة تعزيز الدعوة لفائدة الاتحاد، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والآلية الإفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت الأنشطة الأخرى إعداد تقارير التقييم المتعلقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وما يتصل بذلك من تحديات؛ وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية وتيسير مشاركة أصحاب

المصلحة في توفير العمل اللائق، وتشغيل الشباب والنساء، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الشاملة في أفريقيا؛ وزيادة فعالية الإدارة وتنظيم هجرة اليد العاملة والتنقل في أفريقيا، والحماية الاجتماعية. وفي مجال السلام والأمن، بذلت اللجنة جهوداً لتلبية احتياجات ومتطلبات برامج الاتحاد الإفريقي وتعزيز وتنسيق العمليات القصيرة الأجل.

جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية

٦٠ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابقة، التقى الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية في أربع مناسبات: في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في نيويورك، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة والاجتماعات الرفيعة المستوى؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عن طريق التداول بالفيديو؛ وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في تورينو، إيطاليا، على هامش معتكف كبار مديري الأمم المتحدة. وكانت هذه الاجتماعات فرصة لإحراز تقدم فيما يتعلق بالعديد من البنود المدرجة على جداول الأعمال الإقليمية المذكورة في هذا التقرير، بصورة منسقة وتوافقية، وذلك من قبيل البنود المتعلقة بالمشاورات الإقليمية بشأن موضوع المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والإسهام بمدخلات في تقرير الأمين العام المعنون "الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر، وإحداث تحول في حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"، والطرائق التي يمكن اتباعها لإضافة نتائج المشاورات الإقليمية إلى العملية العالمية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في تموز/يوليه ٢٠١٥، والمبادرات الإقليمية المتعلقة بالتعاون في مجال السياسة العامة. وساهمت أيضاً اللجان الإقليمية بطريقة منسقة في الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ والصين بشأن موضوع "إدارة الموارد الطبيعية والتصنيع"، الذي عقد في تاريخا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦١ - واستناداً إلى المعايير المحددة في عام ٢٠١٤ لتوجيه التعاون الأقاليمي، تشترك اللجان الإقليمية في تنفيذ العديد من مشاريع حساب التنمية في مجالات مثل المساواة، والإحصاء، والتجارة والاستثمار، وربط البلدان غير الساحلية شبكياً، والشباب، والمسائل الجنسانية، والحماية الاجتماعية، والقدرة على مواجهة الكوارث البيئية، وتقييم رأس المال البيئي، والطاقة المتجددة. وعلى وجه الخصوص، هناك مشروعان من مشاريع اللجان الإقليمية يعكسان التزامها واستعدادها لدعم البلدان الأعضاء فيها من خلال أكثر خبراتها فعالية، وهما:

(أ) المشروع المعنون "تعزيز المساواة: دعم قدرة بعض البلدان النامية على تصميم وتطبيق السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى تحقيق المساواة"، والتي تهدف أساساً إلى تعزيز قدرات البلدان على تنفيذ السياسات العامة المتعددة التخصصات الموجهة نحو تحقيق المزيد من المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) المشروع المعنون "برنامج الإحصاءات والبيانات"، الذي سيركز على إنشاء أو تعزيز آليات التنسيق الوطنية ووضع استراتيجية لرصد أهداف التنمية المستدامة، بالاستفادة من الاستراتيجيات الوطنية القائمة المتعلقة بتطوير الإحصاءات.